

أثر سياسة الإنفاق العام على معدلات النمو الناتج في السودان خلال الفترة (1992 - 2021م)

طالب - دراسات عليا - جامعة النيلين

أ. إدريس طه إدريس الحاج محمد

المستخلص :

تهدف الدراسة الى تحليل أثر الإنفاق التنموي على القطاع (الصناعي والزراعي وقطاع الخدمات) على معدلات النمو في السودان خلال الفترة 1992-2021م. تمثلت مشكلة الدراسة في تبني الدولة سياسة الإصلاح الاقتصادي التي لم تحقق أهدافها طوال السنوات الماضية نشأ عنها تساؤل حول مدي مقدرة الإنفاق العام التنموي في تحقيق معدلات نمو في الناتج المحلي الإجمالي، تكمن أهمية البحث في اهم أهدافها، الكشف عن آلية عمل الحكومة في تحقيق في تحقيق معدلات نمو مرتفعة من خلال رسم وتوجيه الإنفاق الحكومي وتأثيره على القطاعات الاقتصادية. افترضت الدراسة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإنفاق التنموي على (القطاع الصناعي والزراعي والخدمي) ومعدلات نمو الناتج، وهناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين عجز الموازنة، التضخم ومعدل نمو الناتج، اتبعت الدراسة المنهج التحليلي الوصفي من خلال تطبيق نموذج الانحدار الذاتي ذو الفجوات الزمنية المتباطئة (ARDL) باستخدام برنامج (E.Views12). توصلت الدراسة إلى أن قطاع الصناعة في السودان يمكن أن يكون أكثر استجابة للنمو الاقتصادي من قطاع الزراعة. فقد اثبتت الدراسة وجود علاقة طردية بين الإنفاق التنموي على القطاع الصناعي في الأجلين الطويل والقصير بينما اثبتت الدراسة عدم وجود علاقة في الأجلين الطويل والقصير بين الإنفاق التنموي على القطاع الزراعي ومعدل نمو الناتج. ووجود علاقة طردية بين الإنفاق التنموي على قطاع الخدمات ومعدل نمو الناتج. بينما اثبتت الدراسة وجود علاقة عكسية بين معدلات التضخم ومعدلات نمو الناتج، وأثبتت الدراسة وجود علاقة طردية بين عجز الموازنة ومعدل نمو الناتج. كانت اهم توصيات الدراسة، خلق بيئة مناخ جاذب للاستثمار في مشاريع القطاع الزراعي وذلك من خلال وإعادة تأهيل مشروع الجزيرة وزيادة الرقعة الزراعية بما يتوافق مع أهداف التنمية الاقتصادية وتحقيق فوائض للتصدير، الاهتمام بالتعليم الفني والتقني لرفد القطاعات المنتجة بالعمالة المؤهلة لتحقيق اعلي إنتاجية، تشجيع الربط بين القطاع الزراعي والصناعي لخلق قيمة مضافة تساهم في تنافسية السلع الزراعية السودانية وتدعم الميزان التجاري.

الكلمات المفتاحية: القطاعات الصناعي، القطاع الزراعي، قطاع الخدمات، نمو الناتج، التضخم، عجز الموازنة

The impact of public spending policy on output growth rates in Sudan during the period (1992-2021AD)

A. Idrees Taha Idresse Al haj Mohamed

Abstract:

The study aims to analyze the impact of development spending on the industrial, agricultural and service sectors on growth rates (GDP) in Sudan during the period 1992-2021 AD. The study problem was repre-

sented in a question about the ability of public development spending to achieve economic growth rates (GDP), revealing the government's mechanism of action to raise growth rates and its impact on economic sectors. There was a statistical significance relationship between the budget deficit, inflation and growth rate. The Study used the analytical descriptive method through adopting the pattern of the ARDL. The Study found a positive relationship between development spending on the industrial sector in the long and short run, found non-presence of a moral effect on the agricultural sector and the presence of a positive relationship between development spending on the sector of services and the GDP. The Study also proved the presence of a moral effect between the inflation rates, budget deficit and growth. The most important recommendations of the Study are taking interest in technical/technological education to provide for productive sectors with labor and encouraging the link between the industrial and agricultural

Key words: industrial sector, agricultural sector, service sector, growth rates, inflation, budget deficit

المقدمة:

يجب أن تبين السياسة الكلية للدولة شمولية السياسة الاقتصادية فهي من الصعوبة بمكان لتغيرها حسب الظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية لارتباطه بالمذهب الفكري والاقتصادي السائد وانعكاسه على دور الدولة ومنهجها في إدارة الاقتصاد فتغير دور الدولة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية من الدولة الحارسة الى المتدخلة أدي الي زيادة أعباءها ونفقتها تبعاً لذلك ويعبر الإنفاق العام عن احد معايير قياس حجم الدولة ودورها في النشاط الاقتصادي وهو احد جوانب السياسة الاقتصادية المعتمدة من قبل الدولة التي تتبع التأثير المباشر على الواقع الاقتصادي والاجتماعي. (الغالبى، 2012، ص 35) والتي يمكن من خلالها التأثير على مستويات الطلب الكلي والعرض الكلي وتوزيع الدخل ومن ثم علي النمو الاقتصادي اعتمد السودان خطط الإصلاح الاقتصادي منذ الستينات واستمرت محاولات تصحيح الأوضاع الاقتصادية حتي اعتماد سياسة التحرير الاقتصادي مطلع التسعينات والتي استمدت معالمها من الاقتصاد الحر من اجل تحقيق معدلات نمو متوازنة. ومن اجل تحقيق هذا الهدف اعتمد السودان عدة سياسات لمعالجة الاختلالات الاقتصادية التي أدت الي تدني معدلات النمو بل تحقيق معدلات سالبة، عكس هذا الواقع مشكلة واضحة في السياسات الاقتصادية المتبعة ومما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية: كيف يؤثر توجه الإنفاق العام في السودان على معدلات النمو الاقتصادي على المدى الطويل ؟

ويمكن صياغة مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس التالي

هل يمكن الاعتماد على سياسة الإنفاق العام بالتنسيق مع السياسات الاقتصادية الأخرى للتأثير على

معدلات النمو ومن ثم الوصول إلى الإصلاح الاقتصادي المنشود؟

وللإجابة على مشكلة الدراسة طرحت الدراسة مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية:

1- هل يؤثر الإنفاق التنموي على قطاع الصناعة وقطاع الزراعة والخدمات على معدلات النمو؟

2- إلى أي درجة ساهم الإنفاق التنموي على القطاعات الاقتصادية في زيادة معدلات النمو؟

أهمية الدراسة:

من الناحية النظرية:

توضيح أهمية توجيه الإنفاق العام في تحقيق الأهداف الاقتصادية

من الناحية التطبيقية:

- تشخيص مشكلات الاقتصاد السوداني في الفترة محل الدراسة والتي قد يسهم الإنفاق العام في علاجها

- توضح الدراسة مدى مساهمة الإنفاق العام في زيادة معدلات النمو

أهداف الدراسة:

1. الكشف عن آلية عمل الحكومة في تحقيق أهدافها في تحقيق معدلات نمو مرتفعة من خلال

رسم وتوجيه الإنفاق الحكومي وتأثيره على القطاعات الاقتصادية بالشكل الذي يحقق أهداف

الاقتصاد الكلي

فرضيات الدراسة:

تقوم هذه الدراسة على الفرضية الرئيسية التالية

- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية موجبة بين الإنفاق التنموي على (قطاع الصناعة، الزراعة،

الخدمات ومعدل نمو الناتج).

- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين عجز الموازنة ومعدل نمو الناتج.

- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل التضخم ومعدل نمو الناتج.

منهجية الدراسة:

تعتمد هذا الدراسة في سبيل تحقيق أهدافها على المنهجين الوصفي والتحليلي من خلال تطبيق

نموذج الانحدار الذاتي ذو الفجوات الزمنية المتباطئة ARDL باستخدام برنامج (E.Views12) على بيانات

سلسلة زمنية تغطي الفترة من 1992-2021م

مجال وحدود الدراسة:

المكانية: السودان. والحدود الزمانية : تغطي الدراسة الفترة من 1992-2021م

هيكل الدراسة:

ثلاثة محاور: المحور الأول الإنفاق العام والتنموي والمحور الثاني النمو الاقتصادي، والنمو في السودان

والمحور الثالث الدراسة التطبيقية

مقدمة:

على الاقتصاد السوداني منذ السبعينات العديد من الأزمات التي وقفت أمام تقدمه في مجال التنمية

الاقتصادية على مستوى القطاعين الداخلي والخارجي نتيجة لعوامل داخلية وخارجية، لعل أهمها: انكماش

الطلب على صادرات السلع الأولية، معدلات النمو المنخفضة وزيادة الإنفاق العسكري. كل هذه الصعوبات دفعت الدولة إلى وضع استراتيجية شاملة للإصلاح الاقتصادي تهدف إلى إعادة توجيه الاقتصاد الوطني، حيث أن القرار بتحديد توجهات الإنفاق العام وأولوياته مسألة ذات أهمية بالغة في التأثير على مسار النمو الإقتصادي وأن أثر التغير في هيكل الإنفاق العام يختلف باختلاف حجم هذا المكون ونوعيته . تظهر هنا أهمية سياسة الإنفاق العام كأداة من أدوات السياسة الاقتصادية التي يمكن استخدامها لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، حيث تختلف آثار هذا الإنفاق تبعاً لاختلاف طبيعة هذا الإنفاق. (عايب، 2010، ص 100)

الإنفاق العام كسياسة اقتصادية:

نجد أن مفهوم السياسة المالية بشكل عام مرتبط بجهود الحكومة لتحقيق الاستقرار أو تشجيع مستويات النشاط الاقتصادي باتخاذ القرار المناسب لكل حالة من الحالات التي يمر بها الاقتصاد. (الواحد، 1993، ص 26)

مفهوم الإنفاق التنموي:

يعرف الإنفاق التنموي بأنه الإنفاق على جميع السلع المنتجة التي تؤدي إلى زيادة موجودات الثروة في الاقتصاد. ، وتعتبر بنود منشآت الأعمال من الآلات الجديدة وتجهيزات البنية ومشتريات المساكن الجديدة ضمن فئة الإنفاق الاستثماري أو التنموي في الحسابات القومية ومن ذلك دعم الإنتاج الصناعي والزراعي ومشروعات المرافق العامة (الأشغال العامة). (حسين، 2018، ص 15). ولا بد من الأخذ في الاعتبار القرارات المتعلقة بالنفقات المستقبلية والقرارات المتعلقة بمستويات الإنتاج المناسبة نتيجة حالة عدم اليقين التي يخلقها ارتفاع الأسعار الناتج عن التضخم (ضوايب، 2022، ص 316) من الملاحظ أن توجه الإنفاق له تأثير مباشر على الاقتصاد الكلي من خلال تأثيرهما على المتغيرات الاقتصادية الكلية الأساسية كمعدل النمو الاقتصادي والتضخم. وكما هو معلوم في أدبيات الاقتصاد العام، فإن توجيه الإنفاق العام نحو الإنفاق التنموي أو الاستثماري يعني اهتمام الدولة بتدعيم القدرات الإنتاجية، وإذا كان الاهتمام بالإنفاق الجاري فهذا يعني محاولة زيادة الطلب الكلي واستيعاب العرض الكلي (عايب، 2010، ص 110).

أثر سياسة الإنفاق العام في التنمية والنمو:

يعد الاقتصاد «شومبيتر» أول من حاول التمييز بين النمو الاقتصادي والتنمية. النمو يتمثل في حدوث تغيرات كمية في بعض المتغيرات الاقتصادية. أما التنمية فتتضمن حدوث تغيرات نوعية في هذه المتغيرات. ويتضح من ذلك أن النمو الاقتصادي يسبق التنمية وهو ظاهرة تحدث في المدى القصير، في حين أن التنمية لا تحل إلا على المدى الطويل، ولا يمكن الحكم عليها إلا بعد مضي فترة زمنية طويلة نسبياً. (احمد ع، 2020، ص 7)

عناصر النمو في:

1. العمل: ونعني به «مجموع القدرات الفيزيائية والثقافية التي يمكن للإنسان استخدامها في إنتاج السلع والخدمات الضرورية لتلبية حاجياته».
2. راس المال: «مجموع السلع التي توجد في وقت معين في اقتصاد معين»، يساعد على تحقيق التقدم التقني من جهة، وعلى توسيع الإنتاج بواسطة الاستثمارات المختلفة المحققة من جهة أخرى.

3. التقدم التقني: ويعني الاستخدام الأمثل لعوامل الإنتاج في العملية الإنتاجية (احمد ع، 2020، ص 38).
4. عوامل اجتماعية ومؤسسية: فالنمو الاقتصادي يتطلب توافر مؤسسات مصرفية متطورة لتمويل الأنشطة الاقتصادية، كما تتطلب تعليماً عالياً قائماً على البحث والتطوير أكثر من مجرد التلقين، كما يتطلب الاستقرار السياسي والاجتماعي وتماسك نسيج المجتمع (بدران، 2014، ص 24).

أثر الإنفاق العام على النمو:

الإنفاق العام أهم أدوات السياسة المالية استخداماً لتحفيز الطلب الكلي مقارنة بالسياسة الضريبية. لهذا حاز على الاهتمام الأكبر في الدراسات التي تتعلق بفعالية السياسة المالية الداعمة للنمو الاقتصادي خاصة في فترات الكساد والرواج. التأثير سلباً على مجمل الطلب. (عايب، 2010، ص 142) هناك عدد من الدراسات التي تربط الإنفاق العام بوصفه مقياساً لحجم التدخل الحكومي بالنمو الاقتصادي، وإحدى هذه الدراسات فرضية (بارو) التي ربط فيها بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في توضيحه لنموذج النمو الداخلي، وافترض تأثير النشاط الحكومي على النمو بافتراض أن العلاقة بينهما موجبة حتى مستوى معين بعده يتأثر النمو الاقتصادي سلباً بالإنفاق الحكومي. من الناحية النظرية هو أول من تطرق إلى النفقات العامة الإنتاجية من خلال إعطاء دور مهم ونشط للدولة في إحداث النمو الاقتصادي، واعتبر أن النفقات العامة يمكن أن تسلك اتجاهين الأول لفائدة المستهلكين والثاني في وظيفة الإنتاج، وأكد من خلال ذلك أن النشاطات الحكومية هي مصدر للنمو الداخلي، وأن النفقات العامة هي مكملة للإنتاج الخاص ولها طابع إنتاجي، حيث أنه يفترض أن الحكومة تشتري جزء من الإنتاج الخاص وتستعمل مشترياتها من أجل عرض الخدمات العمومية مجاناً إلى المنتجين الخواص، الأمر الذي يساعد المؤسسات على الاستثمار أكثر لتحقيق النمو. (مسعود و هبيته، 2018، ص 29) حدد المعدل الأمثل لتدخل الدولة بواسطة الإنفاق العام والذي يتراوح بنسبة (30 %) من الناتج المحلي الإجمالي ويجب على الدولة ألا تقتطع من الدخل القومي لتغطية النفقات العامة إلا في حدود نسبة معينة كما إن دور الدولة يكون أكثر أهمية من خلال اختيار المعدل الأمثل لحجم الإنفاق العام وكذلك الحجم الأمثل من الاقتطاع الضريبي. (حسن، 2021، ص 13)

أثر سياسة الإنفاق الحكومي على الناتج الإجمالي في الأجل الطويل: مختلف الدراسات أضافت الإنفاق الحكومي كعامل مفسر لنمو الناتج المحلي الإجمالي في الأجل الطويل، وذلك من خلال تأثير مختلف أنواع هذا الإنفاق على الإنتاجية وهو الناتج فنمو الناتج دالة في التطور التكنولوجي والعمالة ورأس المال والإنفاق الحكومي، والذي يؤثر من خلال تدفقاته إلى مختلف عوامل الإنتاج. حيث يتمثل رأي النظريات الحديثة للنمو بإمكانية حدوث أثر إيجابي للإنفاق الحكومي على النمو في الأجل الطويل وذلك حسب نوعية الإنفاق وليس حسب كميته، ومن أهم الأمثلة على ذلك الإنفاق في البنية التحتية والتعليم والبحث العلمي. (عايب، 2010، ص 146-147)

الإنفاق التنموي في السودان:

شهد الاقتصاد السوداني طيلة الحقب الماضية تدهوراً مستمراً ونمواً متدنياً؛ إذ لم تستقر معدلات النمو إلا بعد استخراج النفط ومساهمته في الناتج وعقب انفصال الجنوب عاودت معدلات النمو للهبوط إلى أن بلغت معدلات نمو سالبة في آخر ثلاثة سنوات للدراسة.

ظل الإنفاق العام بشقيه متأثراً بالتوجه السياسي والذي يعكس الفكر الاقتصادي للدولة فزيادة الإنفاق على التنمية في السبعينيات لم يغير واقع الاقتصاد بل زاد من أعباء الموازنة نتيجة تحمل عبء الدين فالتوجه الاشتراكي للدولة قاد الي زيادة الإنفاق التنموي بزيادة الإنفاق علي القطاع الصناعي إلا أن معظم مشاريع التنمية فشلت حتي في سداد الديون التي اقترضت من أجلها والذي أكد وبين أن توجيه الإنفاق بطريقة غير مدروسة قد يهدد الاستقرار الاقتصادي وان كان توجيهاً للقطاعات التنموية كذلك تخصيص الموارد الناتجة من القطاعات قد يتفاوت أثره نتيجة للمذهب الاقتصادي والمدرسة الفكرية التي ينتمي اليها فالتوجهات الكينزية والكلاسيكية الحديثة تتباين في توجيه الإنفاق فبينما يؤيد المذهب الكينزي تدخل الدولة عبر سياساتها الإنفاقية لدعم النمو يتحفظ المذهب النقدي أو النيوكلاسيكية علي تدخل الدولة وبين هذا وذاك فقد التوجه الاقتصادي في السودان الرؤية المذهبية بين دعواه للتوجه نحو اقتصاد السوق وما تُليه شروط صندوق النقد وبين ضعف الهياكل الاقتصادية التي تقتضي دعماً مباشراً ومستمراً .

من الملاحظ تزايد الإنفاق العام على القطاع الصناعي منذ العام 1997م وحتى 2002م نتيجة الإنفاق على الصناعات الاستخراجية الجدول (1) يوضح نسبة الإنفاق على القطاعات الإنتاجية من الإنفاق التنموي.

الإنفاق التنموي على القطاعات الإنتاجية وأثره على النمو في السودان:

فقط يجب أن نشير الي أن جملة الإنفاق العام في السودان لم تبلغ القدر الذي أشارت اليه الكثير من البحوث والدراسات والتي حُدِّد فيها المعدل المقدر لتدخل الدولة في الاقتصاد بين 25 الي 30 % من الناتج المحلي الاجمالي, واذا امعنا النظر في المبالغ المخصصة للتنمية نجدها متواضعة جداً بالمقارنة مع الإنفاق الجاري للدولة ,واتضح بالبحث والتحقيق أن جُل المبالغ المخصصة للتنمية خلال فترة الدراسة قد تم تخصيصها عبر القروض الأجنبية والمحلية وان العجز الأكبر للميزانية ناتج من الفجوة بين الموارد الذاتية الممولة للميزانية والأنفاق المخصص للتنمية وان كل الموارد الذاتية يتم تخصيصها للمصروفات الجارية حتي الموارد الذاتية المتحصلة من القطاعات الإنتاجية لم يتم تخصيص أي مبالغ منها لتنمية تلك القطاعات .

نسب الإنفاق التنموي على القطاعات الإنتاجية مع معدل نمو الإنفاق 1992-2021 جدول رقم (1)

السنة	نسبة الزراعة	نسبة الصناعة	نسبة الخدمات	معدل نمو الإنفاق	نسبة الإنفاق التنموي من الإنفاق	نسبة الإنفاق للناتج
1992	30.39	22.88	22.65	0.00	20.87	18.52
1993	20.44	24.41	14.69	24.38	9.06	10.14
1994	19.69	0.39	55.12	59.89	10.22	8.32
1995	8.09	2.16	16.17	-5.52	15.79	3.73
1996	31.45	17.72	20.03	286.46	8.58	8.65
1997	30.00	41.67	15.00	43.63	4.60	8.08
1998	30.56	44.44	11.11	34.59	10.26	7.99
1999	32.20	42.37	6.10	29.34	13.00	8.39
2000	32.75	35.26	11.84	55.15	11.27	10.42

السنة	نسبة الزراعة	نسبة الصناعة	نسبة الخدمات	معدل نمو الإنفاق	نسبة الإنفاق التنموي من الإنفاق	نسبة الإنفاق للناتج
2001	24.26	45.99	8.44	10.79	12.15	9.59
2002	8.10	24.50	2.70	32.70	27.19	10.84
2003	22.44	17.12	5.09	42.18	23.49	13.20
2004	28.88	20.27	6.61	49.95	28.11	16.06
2005	27.49	11.66	10.17	25.44	24.64	16.15
2006	31.41	20.71	9.49	31.82	19.39	18.57
2007	46.08	26.54	8.32	14.89	17.01	17.50
2008	36.00	27.36	19.47	23.91	12.55	19.17
2009	21.72	42.84	14.50	-4.02	15.70	17.89
2010	26.29	44.01	16.34	13.56	14.69	17.63
2011	2.44	65.78	13.56	12.58	10.39	17.50
2012	8.45	42.70	4.47	-7.15	11.27	13.30
2013	5.14	71.27	16.55	35.47	9.81	13.19
2014	11.11	54.56	20.86	37.62	8.75	12.32
2015	14.64	39.26	19.58	10.26	9.88	12.03
2016	10.25	45.46	23.41	13.01	9.58	11.36
2017	12.58	29.93	36.06	33.25	6.05	11.23
2018	15.38	45.29	25.14	77.90	4.45	12.37
2019	7.57	57.47	25.93	39.23	2.76	11.64
2020	9.06	33.01	22.15	103.90	1.10	9.79
2021	12.44	31.13	12.28	245.34	5.52	14.00

تقارير بنك السودان والعروض الاقتصادية لوزارة المالية وإعداد الباحث

فيما يتعلق بالقطاع الزراعي ظلت المبالغ المخصصة للإنفاق التنموي في تناقص طوال فترة الدراسة لصالح القطاع الصناعي وقطاع الخدمات بالرغم من المساهمة الكبيرة للقطاع الزراعي في الناتج القومي ودعمه للقطاع الصناعي فيما يتعلق بمدخلات الإنتاج. فمعظم تصدير القطاع الصناعي كان من منتجات الصناعة التحويلية المتعلقة بالقطاع الزراعي من زيوت وسكر ومولاص حتي الجلود ألا أن تصدّر القطاع الصناعي في المبالغ المخصصة للإنفاق التنموي ظلت في تصاعد بالرغم من أنها لم توجه فعلياً إلا لقطاع محدود داخل القطاع الصناعي فقد ظلت تخصص مبالغ الإنفاق لقطاع النفط ثم قطاع التعدين ولم تساهم الصناعة قبل استخراج النفط في الصادرات إلا بالنذر اليسير فقد ظلت مساهمة الصناعة تتراوح بين 6 و 10 % حتي العام 1998م

ثم تراجعت الي ما دون 1 % طوال فترة مساهمة النفط في الصادرات ولم تتخطي 1 % إلا بعد تضاؤل مساهمة النفط في الصناعة وهي عبارة عن صناعات تحويلية خفيفة لم تغطي الاستهلاك المحلي كالسكر والزيوت فمازالت الكميات المستورة منها كبيرة , كذلك هناك ملاحظة انه لم تنشأ صناعات معقدة تدعم قطاع التصدير وتغطي حوجه الاستهلاك المحلي؛ تمتع القطاع الصناعي بشيء من الصناعات الثقيلة في مجال الحديد والثلجات وتجميع السيارات والأسمنت لكنها صناعات محدودة لم تغطي الاحتياجات المحلية ناهيك عن التصدير. الجدول التالي يوضح نسب الإنفاق التنموي على القطاعات الإنتاجية مع معدل نمو الإنفاق ونسبة الإنفاق التنموي من إجمالي الإنفاق ونسبة الإنفاق للناتج

المحور الثالث: قياس أثر سياسات الإنفاق العام على نمو الناتج المحلي الإجمالي (GDP):

يتضمن النموذج القياسي المقترح لقياس أثر سياسة الإنفاق العام على نمو الناتج في السودان خلال الفترة (1992-2021) على عدد من المتغيرات الاقتصادية. البيانات ومصدرها:

تستخدم هذه الدراسة البيانات السنوية للسودان خلال الفترة 1992-2021م، ومصدرها قاعدة بيانات البنك الدولي وزارة المالية والاقتصاد وبنك السودان والجهاز المركزي للإحصاء وتم الاعتماد على تقارير الإنفاق العام جميع النفقات الحكومية الجارية على مشتريات السلع والخدمات معظم نفقات الدفاع والأمن الوطنيين، (مما في ذلك تعويضات العاملين). حيث:

GR: متغير معدل نمو الناتج

Sa: متغير الإنفاق التنموي على الزراعة

Si: متغير الإنفاق التنموي على الصناعة

SV: متغير الإنفاق التنموي على قطاع الخدمات

INF: متغير معدل التضخم

BD: متغير عجز الموازنة

بالإشارة إلى النظرية الاقتصادية وبالرجوع إلى الدراسات التطبيقية في هذا المجال يتوقع إن تكون إشارات المعالم كما يلي :-

- 1/ وجود علاقة طردية بين الإنفاق التنموي على قطاع الزراعة ومعدل نمو الناتج.
- 2/ وجود علاقة طردية بين الإنفاق التنموي على قطاع الصناعة ومعدل نمو الناتج.
- 3/ وجود علاقة طردية بين الإنفاق التنموي على قطاع الخدمات ومعدل نمو الناتج.
- 3/ وجود علاقة عكسية بين معدل التضخم ومعدل نمو الناتج.
- 4/ وجود علاقة عكسية بين عجز الموازنة ومعدل نمو الناتج.

$$gr=BO+B1SA+B2SI+B3SV+B4INF+B5BD+ui$$

حيث:

GR: متغير معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي

Sa : متغير الإنفاق التنموي على الزراعة

Si : متغير الإنفاق التنموي على الصناعة

SV: متغير الإنفاق التنموي على قطاع الخدمات

INF: متغير معدل التضخم

BD : متغير عجز الموازنة

B0: الحد الثابت في النموذج

B1, B2, B3, B4, B5 معاملات الانحدار

Ui : حد الخطأ العشوائي (البواقي).

لتقدير نموذج الانحدار الذاتي (ARDL) لقياس أثر سياسات الإنفاق العام على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي اتباع الخطوات التالية:

(أولاً) اختبار استقراريته متغيرات نموذج الدراسة

قبل تقدير نموذج الدراسة يتطلب أولاً اختبار استقراريته بيانات المتغيرات وذلك لتجنب الحصول على نتائج زائفة ولتحديد درجة تكامل كل سلسلة من السلاسل الزمنية ونظراً لتعدد الاختبارات الإحصائية التي يمكن من خلالها الحكم على استقراريته متغيرات الدراسة سوف يتم استخدام اختبار (ديكي فولر) الموسع augment-Dickey-fuller (ADF) في حالة وجود قاطع واتجاه وجاءت نتائج التقدير كما هو موضح في الجدول التالي .

نتائج اختبار استقرار متغيرات نموذج أثر سياسات الإنفاق العام على نمو الناتج جدول رقم (2)

المتغيرات	الرمز	اختبار جذر الوحدة		مستوى الاستقرار
		P.value	قيمة الاختبار (ADF)	
1/ معدل نمو الناتج	GR	0.0000	-6.636	الفرق الأول
2/ الإنفاق التنموي على الزراعة	SA	0.0000	-6.623	الفرق الأول
3/ الإنفاق التنموي على الصناعة	SI	0.0000	-6.714	الفرق الأول
4/ الإنفاق التنموي على الخدمات	SV	0.0097	-3.692	المستوى
5/ معدل التضخم	INF	0.0000	-6.321	الفرق الأول
6/ عجز الموازنة	BD	0.0000	-7.375	الفرق الأول

المصدر : إعداد الباحث من نتائج التقدير باستخدام برنامج E.Views12

يتضح من الجدول رقم (2) واعتماداً على اختبار ديكي-فولر الموسع (ADF) أن متغير (الإنفاق التنموي على قطاع الخدمات) ساكن في المستوى عند مستوى دلالة معنوية 5 % مما يعني أن هذا المتغير

متكامل من الدرجة (صفر) ($I(0)$) بينما نجد أن متغيرات (معدل نمو الناتج، الإنفاق التنموي على القطاع الزراعي، الإنفاق التنموي على القطاع الصناعي، معدل التضخم، عجز الموازنة) غير ساكنة في مستوياتها ولذلك تم إعادة إجراء اختبار جذر الوحدة مرة أخرى لهذه المتغيرات فكانت النتائج تشير لوجود سكون لهذه المتغيرات بعد الفروق الأولى عند مستوى معنوية 5 % وهذا يعني أن السلاسل الزمنية لهذه المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى ($I(1)$) وهذه يعتبر مؤشر جيد لفاعلية استخدام اختبار الحدود للتكامل المشترك بين السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة.

نتائج التكامل المشترك لنماذج الدراسة :

بعد الحصول على نتائج اختبار جذر الوحدة للسلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة و تحديد درجة التكامل لكل متغير من متغيرات نموذج الدراسة والاستنتاج بأن السلاسل الزمنية لهذه المتغيرات مختلفة في التكامل (بعضها مستقر في المستوى والبعض الآخر مستقر عند الفرق الأول) ولذلك فأن الاختبار المناسب لذلك هو اختبار الحدود للتكامل المشترك (Bounds Test) للتحقق من وجود علاقة تكاملية طويلة الأجل بين المتغيرات موضع الدراسة ، وتم إجراء اختبار التكامل المشترك وفيما يلي جدول يوضح نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك لمتغيرات نموذج الدراسة خلال الفترة (1992-2021):

F-statistic	K	Value
8094.	5	
11 Bound	10 Bound	Significance
3	2.08	%10
3.49	2.39	%5
3.73	2.7	%2.5
4.15	3.06	%1

نتائج اختبار التكامل المشترك لمتغيرات النموذج جدول (3)

المصدر : إعداد الباحث من نتائج التقدير باستخدام برنامج E.Views12 ويتضح من الجدول (3) أن قيمة إحصاء F بلغت (8459). ومقارنتها بالقيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5 % نجدها أكبر من الحد الأعلى من جدول critical value Bounds والبالغة (3.49) وبالرجوع إلى قاعدة اتخاذ القرار يتم رفض فرض العدم القائل بعدم وجود تكامل مشترك وقبول الفرض البديل القائل بوجود تكامل مشترك بين متغيرات نموذج الدراسة الأول وأن هنالك علاقة توازنية طويلة الأجل تتجه من المتغيرات المستقلة إلى المتغير التابع (معدل نمو الناتج).

نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ (ARDL):

في ضوء ما تقدم فأن وجود التكامل المشترك بين المتغيرات، يعني إمكانية تصميم نموذج انحدار ذاتي ذي الفجوات الموزعة (ARDL) على هيئة فروق أولى للمتغير مع إضافة فجوة زمنية متباطئة، ولذلك

ستقوم الدراسة باستخدام نموذج تصحيح الخطأ بوصفه إحدى التقنيات الإحصائية الحديثة في تحليل سرعة التكيف والتلاؤم للمتغيرات عبر الزمن وقد تم تقدير النموذج باستخدام منهجية (ARDL). وذلك وفقاً للخطوات التالية:

أولاً « تحديد فترة التباطؤ المناسبة:

يستدعي قبل تقدير النموذج وفقاً لمنهجية (ARDL) إلى تحديد درجة التأخير المناسبة له ولذلك تم تحديد فترة الإبطاء المثلّي للمتغيرات في نموذج الدراسة باستخدام متجه انحدار ذاتي غير مقيد Autoregressive Model Unrestricted vector من خلال استخدام خمسة معايير مختلفة لتحديد الفترة (الشوربجي، 2009، ص 157) وهي:

- معيار خطأ التنبؤ النهائي (FPE). - معيار معلومات أكيكلي (AIC). - معيار معلومات شوارز (SC). - معيار معلومات حنان كوين (Q-H).

HQ	SC	AIC	FPE	LR	LogL	Lag
27.88943	28.05134	27.81560	827655.	NA	-398.32	0
25.36332*	26.3347*	24.92033	47157.4*	106.2 *	-331.34	1
25.60348	27.384	24.7914*	49088.8	33.356	-304.47	2

- معيار نسبة الأماكن الأعظم (LR). ووفقاً لهذه المعايير يتم اختيار فترة الإبطاء المثلّي التي تمتلك لأقل قيمة والتي أجمعت عليه معظم المعايير، ويوضح الجدول (4) نتائج اختيار فترة الإبطاء المثلّي لمتغيرات الدراسة.

المصدر : إعداد الباحث من نتائج التقدير باستخدام برنامج E.Views 12

معايير اختيار فترة الإبطاء المثلّي لمتغيرات النموذج جدول (4)

* تشير إلى العدد الأمثل لفترات الإبطاء الذي يختاره كل معيار عند مستوى معنوية (5 %). ويتضح من الجدول (4) أن العدد الأمثل لفترات الإبطاء لنموذج أثر سياسات الإنفاق العام على معدل النمو الإقتصادي والذي أجمعت عليه كل المعايير المستخدمة والذي يمتلك أقل القيم للمعايير جميعها هي (فترة زمنية واحدة) وبالاستناد إلى عدد فترات الإبطاء المحددة وفق معايير اختيار فترة الإبطاء لجميع المتغيرات كما تم إجراء كل العمليات الحسابية الخاصة بتقدير النموذج باستخدام برنامج E-views12، وذلك على النحو التالي:

1- تقدير العلاقة في الأجل الطويل:

فيما يلي جدول (5) نتائج تقدير نموذج ARDL لتقدير العلاقة بين كل من (الإنفاق التنموي على القطاع الزراعي، الإنفاق التنموي على القطاع الصناعي، الإنفاق التنموي على قطاع الخدمات، معدل التضخم، عجز الموازنة) كمتغيرات مستقلة ومعدل النمو الإقتصادي كمتغير تابع في الأجل الطويل خلال الفترة (1992- 2021)

نتائج تقدير نموذج الدراسة للأجل الطويل خلال الفترة (1992-2021) جدول (5)

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variables
0.1889	-1.362680	0.722618	-0.984697	LOG(SA)
0.0645	1.962452	0.491092	0.963745	LOG(SI)
0.0290	2.361902	0.707888	1.671962	LOG(SV)
0.0012	-3.813837	0.416394	-1.588059	LOG(INF)
0.0000	-5.565592	0.202663	-1.127939	LOG(BD)
0.0009	3.948815	3.414127	13.48176	C

المصدر : إعداد الباحث من بيانات الدراسة بناء على مخرجات برنامج E.Views12

- وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الإنفاق التنموي على القطاع الصناعي ومعدل نمو الناتج في الأجل الطويل حيث بلغت قيمة معامل الانحدار (0.963) ($\log(\text{si})$) ومستوى دلالة معنوية (0.0645) وهى قيمة أقل من مستوى المعنوية (0.05) مما يشير الى أن التغير في حجم الإنفاق التنموي على القطاع الصناعي بمقدار 1 % يعمل على زيادة معدل نمو الناتج بمعدل (0.96).
- وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الإنفاق التنموي على قطاع الخدمات ومعدل نمو الناتج في الأجل الطويل حيث بلغت قيمة معامل الانحدار (1.671) ($\log(\text{sv})$) ومستوى دلالة معنوية (0.0290) وهى قيمة أقل من مستوى المعنوية (0.05) مما يشير الى أن التغير في حجم الإنفاق التنموي على قطاع الخدمات بمقدار 1 % يعمل على زيادة معدل نمو الناتج بمعدل (1.7).
- وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين معدل التضخم ومعدل نمو الناتج في الأجل الطويل حيث بلغت قيمة معامل الانحدار (-1.588059) ($\log(\text{inf})$) ومستوى دلالة معنوية (0.0012) وهى قيمة أقل من مستوى المعنوية (0.05) مما يشير الى أن التغير معدل التضخم في بمقدار 1 % يعمل على انخفاض معدل نمو الناتج بمعدل (1.6).
- وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين عجز الموازنة ومعدل نمو الناتج في الأجل الطويل حيث بلغت قيمة معامل الانحدار (-1.127939) ($\log(\text{bd})$) ومستوى دلالة معنوية (0.0000) وهى قيمة أقل من مستوى المعنوية (0.05) مما يشير الى أن الزيادة في عجز الموازنة بمقدار 1 % يعمل على انخفاض معدل نمو الناتج بمعدل (1.12) %.
- عدم وجود علاقة بين الإنفاق التنموي على القطاع الزراعي ومعدل نمو الناتج في الأجل الطويل حيث بلغت قيمة معامل الانحدار (-0.984697) ($\log(\text{sa})$) ومستوى دلالة معنوية (0.1889) وهى قيمة أكبر من مستوى المعنوية (0.05).

2- تقدير العلاقة في الأجل القصير:

فيما يلي جدول (6) نتائج تقدير نموذج ARDL لتقدير العلاقة في الأجل القصير خلال الفترة (1992-2021)

نتائج التقدير للأجل القصير خلال الفترة (1992-2021) (جدول 6)

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variables
0.2545	1.174904	0.384266	0.451476	DLOG(SA)
0.0000	6.982042	0.292829	2.044545	DLOG(SI)
0.0024	201900.0-	0.403879	-0.485422	DLOG(BD)
0.0000	-8.634271	0.119245	-1.029591	CointEq (-1) *

المصدر : إعداد الباحث من بيانات الدراسة بناء على مخرجات برنامج E.Views12

R-squared=0.79. Adjusted-squared=0.77

يتضح من الجدول (6) والذي يبين نتائج تقدير نموذج ARDL للأجل القصير ما يلي:

- عدم وجود علاقة بين الإنفاق التنموي على القطاع الزراعي ومعدل نمو الناتج في الأجل القصير حيث بلغت قيمة معامل الانحدار (0.451476) (DLOG(SA)) ومستوى دلالة معنوية (0.2545) وهى قيمة أكبر من مستوى المعنوية (0.05)
- وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الإنفاق التنموي على القطاع الصناعي ومعدل نمو الناتج في الأجل القصير حيث بلغت قيمة معامل الانحدار (2.044545) (DLOG(SI)) ومستوى دلالة معنوية (0.0000) وهى قيمة أقل من مستوى المعنوية (0.05) مما يشير الى أن التغير في حجم الإنفاق التنموي على القطاع الصناعي بمقدار 1 % يعمل على زيادة بمعدل النمو (2 %).
- وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين عجز الموازنة ومعدل نمو الناتج في الأجل القصير حيث بلغت قيمة معامل الانحدار (-0.485422) (DLOG(BD)) ومستوى دلالة معنوية (0.0024) وهى قيمة أقل من مستوى المعنوية (0.05) مما يشير الى أن الزيادة في عجز الموازنة بمقدار 1 % يعمل على انخفاض معدل نمو الناتج بمعدل (0.5 %).
- يدل معامل التحديد (Adjusted R-squared) والذي بلغت قيمته (0.77) على أن المتغيرات المفسرة في النموذج تفسر ما نسبة (0.77) % من التباين الكلى في المتغير التابع (معدل نمو الناتج) بينما النسبة الباقية من هذه التغيرات (23 %) يمكن إرجاعها إلى متغيرات أخرى غير مضمنة في النموذج وهذه النتيجة تدل على جودة توفيق نموذج (ARDL) في تفسير العلاقة بين المتغيرات التفسيرية و خلال فترة الدراسة.
- كما تشير نتائج التقدير الى أن معامل تصحيح الخطأ ذو إشارة سالبة وذات دلالة معنوية حيث بلغت قيمة معامل تصحيح الخطأ (-1.029591) (CointEq (-1)) بمستوى معنوية (0.0000) وهذه القيمة تعنى أن الانحراف عن العلاقة التوازني في المدى الطويل يتم تصحيحه سنوياً.

فحص صلاحية النموذج:

يتم تشخيص صلاحية النموذج وذلك التأكد من أن النموذج مستوفي لعدد من المعايير القياسية اللازمة لعملية الاستدلال الإحصائي السليم، أهم هذه المعايير تحقق الافتراضات الخاصة بحدود الخطأ وهي أن مشاهدات حد الخطأ العشوائي مستقلة عن بعضها البعض ومتماثلة التوزيع وإنها موزعة توزيع طبيعي بوسط صفر وتباين وبما أن غير معلوم يتم استخدام البواقي بدلا عنه. وفيما يلي نتائج تحقق تشخيص صلاحية النموذج وذلك على النحو التالي :

1- نتائج اختبار الارتباط الذاتي للبواقي:

الجدول (7) يوضح نتائج اختبار فرضية العدم القائلة إن البواقي غير مستقلة عن بعضها البعض باستخدام اختبار مضاعف لاجرانج (Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test): حيث تشير النتائج إلى عدم وجود دليل إحصائي لقبول فرضية العدم؛ بمعنى عدم وجود ارتباط ذاتي للبواقي حيث بلغت قيمة مستوى المعنوية لاختبار (Obs*R-squared) (0.0715) وهي قيمة أكبر من 5 %.

اختبار مضاعف لاجرانج لفرضية استقلال البواقي لنموذج جدول (7)

:Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
0.1492	(Prob. F (1,18)	2.271056	F-statistic
0.0715	(Prob. Chi-Square (1	3.248998	Obs*R-squared

المصدر : إعداد الباحث من بيانات الدراسة بناء على مخرجات برنامج E.Views12

2- نتائج اختبار فرضية ثبات التباين:

للتأكد من تجانس الخطأ تم استخدام اختبار (Breusch-Pagan-Godfrey). والجدول التالي يوضح نتائج الاختبار ولذي يشير إلى عدم وجود دليل إحصائي لرفض فرضية عدم الأمر الذي يعني عدم وجود مشكلة اختلاف تباين حيث بلغت قيمة الاختبار (Obs*R-squared) (0.675) وهي قيمة أكبر من مستوى الدلالة المعنوية (5) %.

اختبار Breusch-Pagan-Godfrey لفرضية عدم ثبات التباين جدول رقم (8)

F-statistic	0.625417	Prob. F (9,19)	0.7616
Obs*R-squared	6.627774	Prob. Chi-Square (9)	0.6758
Scaled explained SS	1.470384	Prob. Chi-Square (9)	0.9974

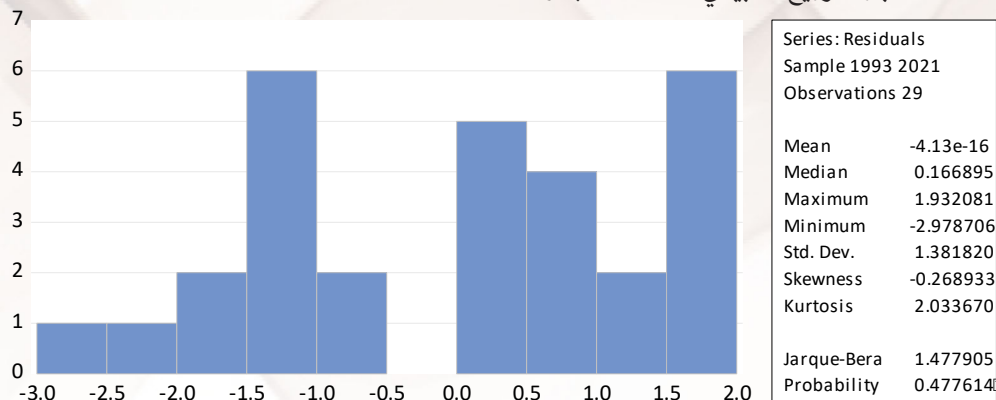
المصدر : إعداد الباحث من نتائج التحليل باستخدام برنامج E.Views12

3- نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لحد الخطأ:

تم التحقق من شرط التوزيع الطبيعي باستخدام اختبار (Jarque-Bera) وكانت النتائج تشير إلى أن قيمة الاختبار بلغت (1.477) بقيمة احتمالية (0.477) وهي أكبر من مستوى الدلالة 5 % وتشير هذه

القيمة على أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي عند مستوى معنوية 5 %.

اختبار التوزيع الطبيعي لحد الخطأ جدول (9)



المصدر : إعداد الباحث من بيانات الدراسة بناء على مخرجات برنامج E.Views12

4 - اختبار مدى ملائمة النموذج المقدر:

للتحقق من مدى ملائمة وتحديد وتصميم النموذج المقدر من حيث الشكل الدالي تم استخدام اختبار Ramsey وأظهرت النتائج الموضحة في الجدول (9) إلى أن القيمة الاحتمالية المقابلة لإحصائية F-statistic بلغت (0.0506) وهي أكبر من مستوى المعنوية (0.05) مما يدل على قبول فرضية العدم التي تنص بصحة الشكل الدالي للنموذج المقدر.

نتائج اختبار Ramsey مدى ملائمة الشكل الدالي للنموذج المقدر جدول رقم (10)

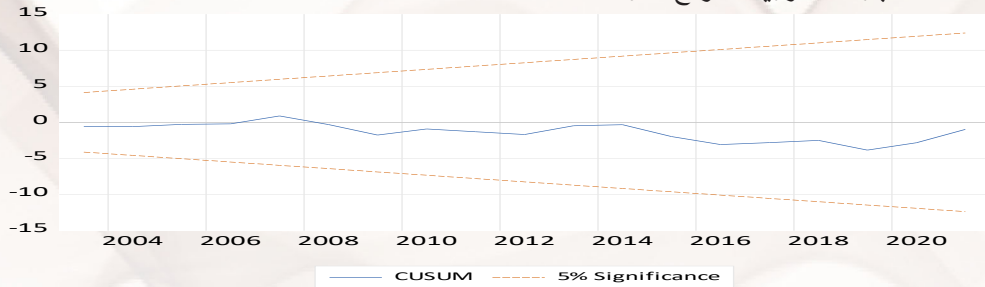
Probability	df	value	
0.0506	18	2.094374	t-statistic
0.0506	(1, 18)	4.386404	F-statistic
0.0119	1	6.324380	Likelihood ratio

المصدر : إعداد الباحث من نتائج التقدير باستخدام برنامج E.Views 12

و- اختبار الاستقرار الهيكلية لمعاملات النموذج Parameters stability

لمعرفة اتساق معاملات متغيرات النموذج على المدى الطويل والقصر تم استخدام اختبار المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM)، ووفقاً لهذا الاختبار يتحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدرة بصيغة تصحيح الخطأ لنموذج الدراسة عندما ينحصر الخط البياني لإحصاء (CUSUM) داخل الخطوط البيانية الحرجة عند مستوى معنوية (5 %) في حين تكون هذه المعاملات لا تتسم بالاستقرارية في حالة خروج الخط البياني للأصحاء خارج الخطوط البيانية الحرجة. وفي النموذج المقدر يلاحظ أن اختبار المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM) يقع داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية (5 %) مما يشير إلى أن هناك استقراراً وانسجاماً في تقديرات النموذج بين نتائج الأجل الطويل ونتائج الأجل القصير، أي أن المعاملات المقدرة مستقرة هيكلية خلال فترة الدراسة.

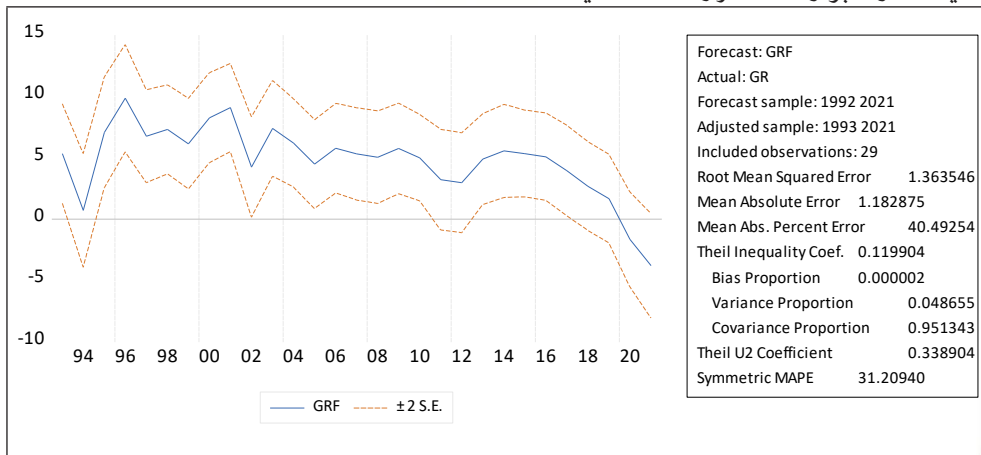
اختبار الاستقرارية لنموذج الدراسة شكل (1)



المصدر : إعداد الباحث من نتائج التقدير باستخدام برنامج E.Views 12

5- اختبار مقدرة النموذج على التنبؤ:

لاختبار مدى إمكانية النموذج المقدر في التنبؤ تم استخدام معيار معامل تساوي ثايل (Theil), وأظهرت نتائج التقدير المبينة في الجدول (11) أن قيمة معامل ثايل بلغت (0.119) وهي قيمة تقترب من الصفر, وهذه النتيجة تدل على أن نموذج الدراسة المقدر يتمتع بمقدرة ممتازة على التنبؤ خلال الفترة موضوع القياس وهذه المقدرة على التنبؤ يمكن ملاحظتها من خلال الشكل الذي يوضح سلوك القيم الفعلية والمتوقعة طبقاً للنموذج المقدر, وعليه يمكن الاعتماد على نتائج هذا النموذج لأغراض التحليل وتقييم السياسات والتنبؤ واتخاذ القرارات الاقتصادية.



نتائج اختبار مقدرة النموذج على التنبؤ جدول(11)

المصدر : إعداد الباحث من بيانات الدراسة بناء على مخرجات برنامج E.Views12

نتائج التحليل القياسي ومناقشة الفروض:

بعد أن تم استعراض الإطار النظري وتحليل البيانات ومناقشة نتائج التحليل توصل البحث الى النتائج التالية:

- أن العوامل المحددة لنمو الناتج (الإنفاق التنموي علي القطاع الزراعي, الإنفاق التنموي علي القطاع الصناعي, الإنفاق التنموي علي قطاع الخدمات, التضخم, عجز الموازنة) تفسر حوالي 77 % من التغير في معدل نمو الناتج خلال فترة الدراسة.

1. وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الإنفاق التنموي على القطاع الصناعي ومعدل نمو الناتج في الأجل الطويل والأجل القصير مما يشير إلى أن التغير في حجم الإنفاق التنموي على القطاع الصناعي بمقدار 1 % يعمل على زيادة معدل نمو الناتج بمعدل (0.96). بينما معدل التغير في الأجل القصير يبلغ (0.2 %)
- نتيجة التحليل تتوافق مع النظرية الاقتصادية وواقع الاقتصاد السوداني
2. عدم وجود علاقة بين الإنفاق التنموي على القطاع الزراعي ومعدل نمو الناتج في الأجل الطويل والأجل القصير.
- نتيجة التحليل لا تتوافق مع النظرية الاقتصادية وواقع الاقتصاد السوداني
3. وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الإنفاق التنموي على قطاع الخدمات ومعدل نمو الناتج في الأجل الطويل مما يشير إلى أن التغير في حجم الإنفاق التنموي على قطاع الخدمات بمقدار 1 % يعمل على زيادة معدل نمو الناتج بمعدل (1.7 %) نتيجة التحليل تتوافق مع النظرية الاقتصادية وواقع الاقتصاد السوداني
4. وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين معدل التضخم ومعدل نمو الناتج في الأجل الطويل مما يشير إلى أن التغير معدل التضخم في بمقدار 1 % يعمل على انخفاض معدل نمو الناتج بمعدل (1.6 %) نتيجة التحليل تتوافق مع النظرية الاقتصادية وواقع الاقتصاد السوداني
5. وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية متماثلة في الأجلين الطويل والقصير بين عجز الموازنة ونمو الناتج مما يشير إلى أن الزيادة في عجز الموازنة بمقدار 1 % يعمل على انخفاض معدل نمو الناتج (1.12 %). نتيجة التحليل تتوافق مع النظرية الاقتصادية وواقع الاقتصاد السوداني.
6. من النتائج التي توصلت إليها الدراسة خارج النموذج أن المبالغ التي يتم تخصيصها للإنفاق لا تتناسب مع حجم الدولة ومقتضيات تدخلها في الاقتصاد يعكس ذلك ضعف الدولة في قضية تعبئة الموارد

النتائج:

1. توصلت الدراسة إلى أن قطاع الصناعة في السودان يمكن أن يكون أكثر استجابة للنمو الاقتصادي من قطاع الزراعة إذا دعمته سياسات الاقتصاد الكلي الرشيدة. كما يتضح أن تأثير المحركات القطاعية على النمو الاقتصادي لا وجود له على المدى القصير
2. توصلت الدراسة إلى أن التضخم وعجز الموازنة علاقتهم عكسية مع معدل نمو الناتج فكلما زاد معدل التضخم وعجز الموازنة أدى ذلك إلى انخفاض معدل الناتج
3. توصلت الدراسة إلى أن الإنفاق التنموي المخصص للقطاعات متواضع ما أدى إلى تدهور القطاع الزراعي وهو من القطاعات المهمة

التوصيات:

1. تشجيع الربط بين القطاع الزراعي والصناعي لخلق قيمة مضافة تساهم في تنافسية السلع الزراعية السودانية وتدعم الميزان التجاري.
2. تفعيل دور المصارف المتخصصة وربطها عبر أهداف مشتركة لخلق أرضية تساهم في جذب الاستثمار الأجنبي والمحلي.
3. الاهتمام بالتعليم الفني والتقني لرشد القطاعات المنتجة بالعمالة المؤهلة لتحقيق اعلي إنتاجية.
4. انشاء مفوضية لتعبئة الموارد تشرف على تحصيل إيرادات الدولة المختلفة واستقطاب بيوت خبرة لتقديم حلول متطورة وأمنة لإدارة تحصيل الإيرادات

الهوامش:

- (1) احمد جابر بدران. (2014). التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة. القاهرة، مصر: مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية.
- (2) السيد عطية عبد الواحد. (1993). دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية؛ التوزيع العادل للدخل. القاهرة: دار النهضة العربية.
- (3) أميره مصطفى الطريفي حسين. (2018). الإنفاق التنموي وأثره على التنمية الاقتصادية في السودان: دراسة تطبيقية (1990-2015). رسالة ماجستير. مدني، ولاية الجزيرة، السودان: جامعة الجزيرة.
- (4) ضو البيت أحمد ضوالببت. (يونيو، 2022). أثر التضخم على العجز في ميزان المدفوعات السوداني. مجلة العلوم الاجتماعية دورية دولية محكمة العدد 24، 308-330، الصفحات <https://democraticac.de/wp-content/uploads/2022>
- (5) عبدالسلام مصطفى احمد. (2020). استراتيجيات التنمية الاقتصادية. دسوق، مصر: دار العلم والايمان.
- (6) كريم سالم حسين الغالبي. (ديسمبر، 2012). الانفاق الحكومي واختبار قانون فاقر في العراق. ورقة علمية، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، مجلد 8، العدد 25، العراق، صفحة 35.
- (7) مجدي الشوربجي. (2009). تأليف الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق (صفحة 157). القاهرة: الدار العربية للنشر.
- (8) مسعودة، ش. & هببته، ن. (2018). أثر متغيرات المربع السحري لكالدور على الإنفاق العام حالة الجزائر خلال الفترة 1990م-2017م. بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير . الجزائر، الجزائر، جامعة حمة لخضر الجزائر.
- (9) هشام محمد حسن. (2021). الحجم الأمثل للحكومة والنمو الاقتصادي في السودان. مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد 23، العدد الاول، يناير، 13-14.
- (10) وليد عبدالحميد عايب. (2010). الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي. بيروت: مكتبة حسن العصرية.
- (11) تقارير بنك السودان 2000-2021م.